تطبيقات ذكية لتتبع المنتجات الحلال

■ حمدان بن محمد يطلع على تطبيقات بلدية دبي بحضور محمد القرقاوي وحسين لوتاه | البيان

استقبلت منصة مركز الإمارات العالمي للاعتماد سمو الشيخ حمدان بن محمد ولي عهد دبي خلال الجولة الافتتاحية للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أول من أمس. وفي أثناء الزيارة قام المهندس حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي باطلاع سموه على اكتمال أعمال تأسيس مركز الإمارات العالمي للاعتماد- والذي كان ضمن مبادرة مشتركة بين بلدية دبي ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

كما تم عرض التطبيقات الذكية التي طورتها بلدية دبي للتفتيش على المنتجات الحلال والذي يأتي ضمن مبادرات بلدية دبي للحكومة الذكية للقيام بالتفتيش الذكي على المنتجات واستخداماته في تتبع المنتجات الحلال من المزرعة إلى المائدة.

وأكد المهندس حسين لوتاه، أن بلدية دبي قد بدأت في إعداد قواعد البيانات لشركات منح الشهادات الحلال والشركات المنتجة والمقاصب وإتاحتها من خلال التطبيق للمستهلكين بالدولة وجميع أنحاء العالم كتعبير عن الموثوقية والشفافية. وعرضت المهندسة أمينة أحمد محمد مدير إدارة اعتماد تقييم المطابقة تطبيقاً عملياً لاستخدام العلامة الذكية والتي تمكن المستهلك من التعرف على جميع مراحل السلسلة الإنتاجية بدءاً من بلد المنشأ وصولاً إلى الأسواق ومنها إلى المستهلك، ودوره في التحقق من صلاحية شهادات الحلال ووضعية اعتمادها من مركز الإمارات العالمي للاعتماد.

دبي - البيان

تماشياً مع الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي

«المنظمة العالمية للأوقاف» تدعم التعليم في العالم

المنظمة تختار «الأوقاف وشؤون القصّر» رئيساً لها خلال الجلسة الافتتاحية التأسيسية

تشجيع إحياء سنة الوقف وتفعيل دوره في بناء وتنمية المجتمعات

■ طيب الريس يترأس الاجتماع الأول لـ «المنظمة العالمية للأوقاف» في دبي أمس | البيان

دبي - البيان

أكدت «المنظمة العالمية للأوقاف» التي انطلقت يوم أول من أمس، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في عام 2013، على ضرورة التركيز على دعم قطاع التعليم خلال الفترة المقبلة، واختارت المنظمة مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر بدبي ممثلة بـ طيب الريس، رئيساً لها، وذلك خلال الجلسة الافتتاحية التأسيسية التي عقدتها المنظمة بحضور ممثلي المؤسسات الإحدى عشر الأعضاء، على هامش الدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي أسدل الستار عليها يوم أمس.

مسيرة

وأطلقت هذه المنظمة بمبادرة من مؤسسة الأوقاف وشؤون القصرّ بدبي وبالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ومركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، بهدف تعزيز الاهتمام بالوقف ودوره في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يرسخ مكانة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

وفي بداية الجلسة التي أقيمت بمدينة جميرا، رحب طيب الريس بممثلي الأعضاء الآخرين في المنظمة، وهم مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، ودائرة الأوقاف بالشارقة، ومؤسسة الأوقاف الوطنية بجنوب أفريقيا، ومؤسسة الأوقاف الوطنية بكندا، والأوقاف النيوزيلندية، والأوقاف الأميركية، والأوقاف الأسترالية، إضافة إلى المجمع الفقهي الأوروبي المستقل للدراسات المالية الإسلامية.

جهود

ناقش الأعضاء هوية المنظمة والشعار الخاص بها، واتفقوا على عقد اجتماعات دورية لتفعيل جهود المنظمة وبرامجها من أجل الارتقاء بمنظومة العمل الوقفي، وضمان استدامة المبادرات والمشاريع الوقفية، بالإضافة إلى تعيين شركة تدقيق حسابات.

نهوض

وتهدف المنظمة إلى تشجيع إحياء سنة الوقف وتفعيل دوره في بناء وتنمية المجتمعات والنهوض بها في جميع المجالات في أنحاء العالم كافة، وابتكار والمساعدة على اتباع أفضل الأساليب لإدارة واستثمار أصول وأموال الوقف وريعه وصرفها في الوجوه المباحة شرعاً وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية بما يحقق مصالح الوقف ويجنبه مخاطر الاستثمار مع مراعاة شروط الواقفين، إلى جانب تفعيل التعاون بين المنظمات والهيئات والمؤسسات الوقفية الأعضاء والمصارف وشركات التمويل والاستثمارات المالية التي تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء بما يحقق الشراكة الفعلية بينها وتوسيع التعاون مع القطاعين الحكومي والخاص في إقامة المشاريع الوقفية.

استثمار

وتسعى «المنظمة العالمية للأوقاف» أيضاً إلى اقتراح المعايير التي تنظم استثمار أموال الوقف وتطبيق المعايير الشرعية في عمليات المحاسبة والمراجعة وتطبيق نظام الحوكمة ومبدأ الشفافية للنشاط المالي والإداري للمؤسسات الوقفية، إضافة إلى تعزيز التعاون بين الهيئات والمؤسسات الوقفية الأعضاء وتبادل المعرفة والخبرات وتشجيع الزيارات الميدانية للتعرف على أفضل الأساليب والممارسات المتبعة في إدارة الوقف واستثماره وتنميته.

دويتشه بنك: دبي مركز عالمي لمنتجات التمويل الإسلامية

35٪ حصة التمويل الإسلامي في المنطقة

دبي - وائل اللبابيدي

أكّد صلاح جيدة، رئيس قسم التمويل الإسلامي لدى دويتشه بنك: أن دبي نجحت بالفعل في ترسيخ مكانتها مركزاً عالمياً لمنتجات التمويل الإسلامية بفضل إنجازات مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، منوهاً بأهمية ما تم إدخاله أخيراً من تعديلات على شروط الاستثمار في الأوقاف، بحيث أصبحت تسمح بتحويل بعض صناديق الاستثمار إلى شركات ناشئة أو مشاريع صغيرة أو متوسطة، في نمو أنشطة التمويل المتوافقة مع الشريعة.

حصة

وأضاف جيدة في تصريحات خاصة لـ«البيان الاقتصادي» أن حصة الخدمات والأعمال المصرفية الإسلامية في دول الخليج تمثل ما بين 30 إلى 35٪ من إجمالي الأنشطة المصرفية في المنطقة، وهو ما يجعلها أحد الأطراف المهمة المساهمة في عملية الاستقرار المالي في مدن المنطقة. ولفت جيدة إلى أنه بإمكان أنشطة التمويل الإسلامي أن تساهم بشكل أكبر في تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وهي فرصة تعزز ارتباط القطاع بالمجتمع مما يجعل من التمويل الإسلامي عاملاً أساسياً بلا شك في دعم مدن المنطقة.

وأضاف: «يعرف مجال التمويل الإسلامي الموافق لأحكام الشريعة بتركيزه على القطاعات التي تخدم المجتمع، مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها، مما يجعله عنصراً أساسياً في المجتمع والمردود الاجتماعي».

صلاح جيدة: التمويل الإسلامي مساهم قوي في استقرار المنطقة

اهتمام

وأضاف أن العديد من المراكز المالية الغربية أبدت اهتماماً كبيراً بمبادرات الأعمال المصرفية الإسلامية، كما باتت تشجع العديد من صناديق الاستثمار السيادية على استكشاف هيكليات التمويل الإسلامي البديلة، حيث تشير توقعاتهم إلى احتمال نمو الطلب عليها ضمن المجتمعات الإسلامية داخلياً وخارجياً.

وأضاف: «لا نرى تغيراً في التوجه نحو تقبل التوسع في قاعدة التمويل السيادي عبر التمويل الإسلامي، كما نتوقع تحقيق مزيد من التقدم على المدى المتوسط إلى المدى الطويل فيما يتعلق بعولمة سياسات التمويل الإسلامي».

أعضاء مؤسسون يؤكدون ضرورة تعزيز العمل الوقفي وتحسين ربحيته

إشادة سعودية بإطلاق «المنظمة العالمية للأوقاف»

دبي - وكالات

أكد بدر بن محمد الراجحي رئيس اللجنة الوطنية للأوقاف بالسعودية رئيس مجلس نظار أوقاف الشيخ محمد بن عبد العزيز الراجحي أن المبادرات الوقفية العديدة التي يتبناها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تنم عن مدى حرص سموه على إحياء هذه السنة المباركة وتعزيز قدراتها التنظيمية والتشريعية والاستثمارية والبشرية والخيرية لتسهم إسهاماً فعّالاً في خدمة المجتمعات ونهضتها. وأشاد الراجحي - في كلمة له بمناسبة إطلاق «المنظمة العالمية للأوقاف» الأولى من نوعها على مستوى المنطقة والعالم خلال حفل افتتاح الدورة الثالثة من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أمس في مدينة جميرا بدبي - بإطلاق المنظمة بتوجيهات ودعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم والتي تعد الأولى من نوعها في هذا المجال.

وثمن الراجحي اختيار أوقاف الشيخ محمد بن عبد العزيز الراجحي لتكون عضواً في المنظمة.. متمنياً أن يقدم خلاصة خبراته لخدمة المنظمة وأهدافها السامية.. وأكد أهمية العمل المشترك لتطوير الأوقاف وتنميتها وزيادة فاعليتها وإسهاماتها التنموية.

مبادرات

وأعلن معالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل رئيس المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أول من أمس إطلاق المنظمة بتوجيهات ودعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم والتي تضم في عضويتها عدداً كبيراً من أبرز المؤسسات والهيئات الوقفية في مختلف دول العالم منها فرنسا وأميركا وكندا وجنوب أفريقيا إضافة إلى السعودية والإمارات. وتعد مبادرة إنشاء «المنظمة العالمية للوقف» من أهم المبادرات الوقفية خاصة في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الوقف في العالم، حيث تعمل على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للوقف على مستوى العالم.

معايير

وتسعى المنظمة لإنشاء مصرف أو مؤسسة مالية عالمية لإدارة واستثمار أموال الوقف طبقاً لأفضل الممارسات العالمية وستطبق معايير الحوكمة ومبدأ الشفافية للنشاط المالي والإداري للمؤسسات الوقفية وستركز على تأهيل العاملين بالأوقاف وتطوير أدائهم من خلال إنشاء أكاديمية تقدم أفضل الدورات في مختلف المجالات التي يحتاجها الوقف. جدير بالذكر أن تأسيس المنظمة يأتي في ظل تنامي ثقافة الأوقاف في البلدان العربية وتطور مفاهيمها وممارساتها، حيث أصبحت الأوقاف أحد القطاعات الفاعلة والمؤثرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما حفز كثيراً من الحكومات على العناية بهذا القطاع وسن التشريعات المنظمة له، وكذلك إنشاء وتأسيس الكيانات المتخصصة التي تسهم في تطويره والارتقاء به.

عضوية

ستضم «المنظمة العالمية للأوقاف» في عضويتها كلاً من مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي ومركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ودائرة الأوقاف بالشارقة ومؤسسة الأوقاف الوطنية في جنوب أفريقيا ومؤسسة الأوقاف الوطنية في كندا والأوقاف النيوزيلندية والأوقاف الأميركية والأوقاف الأسترالية والمجمع الفقهي الأوروبي المستقل للدراسات المالية الإسلامية إضافة إلى أوقاف الشيخ محمد بن عبد العزيز الراجحي.

هدف رئيسي

ومن جهتهم قال عدد من الأعضاء المؤسسين في المنظمة العالمية للأوقاف إن الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة هو لتحسين استثمارات هذا القطاع، وضرورة تنسيق عمل المؤسسات الخيرية الإسلامية في شتى أنحاء العالم لتعزيز العمل الوقفي وتطويره وتحسين ربحيته.

وتتلقى مؤسسات الأوقاف التبرعات من المسلمين حول العالم لتشغيل مشروعات اجتماعية مثل المساجد والمدارس وبرامج الرعاية الاجتماعية.

وتمتلك الأوقاف حيازات ضخمة من العقارات والشركات التجارية وغيرها من الأصول التي تقدر قيمتها وفقاً لحكومة دبي بتريليون دولار أميركي على مستوى العالم.

وقال عماد قدورة الأمين العام لمؤسسة الأوقاف الوطنية بكندا وأحد الأعضاء المؤسسين في المنظمة العالمية للأوقاف «من المهم أن نعزز جهودنا لإدارة واستثمار أصول ورأسمال وإيرادات الأوقاف بأسلوب يتفق مع أحكام الشريعة».

وتعرضت إدارة بعض أصول الأوقاف لانتقادات بسبب قلة الكفاءة، حيث تقيد الأموال عادة في عقارات أو ودائع مصرفية ولا تدر سوى القليل من الإيرادات وأحياناً لا تدر إيرادات على الإطلاق مما يفرض عبئاً اقتصادياً على الاقتصادات المحلية.

وقال زين العابدين كاجي منسق أوقاف جنوب أفريقيا ومقرها جوهانسبرغ إن المنظمة العالمية للأوقاف ستساعد مؤسسات الأوقاف في إعداد المبادرات وفقاً للموقع الجغرافي من أجل تحقيق الحد الأقصى من الأثر الاجتماعي. وقال حسين بن يونس أمين عام الأوقاف النيوزيلندية إن المنظمة ستكون مسؤولة عن وضع توصيات لقوالب موحدة للأطر القانونية والتطبيقات الخارجية لمعايير الشريعة في المحاسبة والمراجعة والحوكمة.

توحيد الجهود

أبرزت صحيفة «غلوبال هيرالد» ما تمخضت عنه قمة الاقتصاد الإسلامي 2016 في دبي، وإنشاء منظمة الأوقاف العالمية، فقالت إنه بناءً على توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، أعلن معالي محمد القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء عن قيام منظمة الأوقاف العالمية. ونقلت الصحيفة ما قاله معاليه إن المنظمة تكمل رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في عولمة المناخ الاقتصادي الإسلامي وتعزيز دور الوقف كواحد من أهم أدوات التطور الاجتماعي والاقتصادي. وأكد معاليه أن المبادرة هي ركن أساسي لمبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي التي تهدف إلى توحيد جهود كيانات ومنظمات الوقف العالمية لتحسين دور الوقف كمحفز رئيسي للتطور الاقتصادي.

دبي - وائل الخطيب

تعزيز ريادة الإمارات في سوق يبلغ حجمه عالمياً 3 تريليونات دولار

دبي تغير في 3 سنوات خريطة الاقتصاد الإسلامي عالمياً

■ القرقاوي: دعم محمد بن راشد جعل الإمارة عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي

■ إطلاق أكثر من 30 مبادرة ترسخ مكانة دبي مركزاً دولياً نشطاً للقطاع

دبي - البيان

شكل إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن مبادرة «دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي» في يناير 2013، علامة فارقة في التاريخ الحديث للاقتصاد الإسلامي، فلم يسبق من قبل، وعلى مدار عقود من الزمان، أن حظي الاقتصادي الإسلامي برعاية رسمية بهذا الحجم الضخم من الدعم المادي والمعنوي، والذي تجسد في حشد وتعبئة موارد وطاقات وإمكانيات، تُمكن الاقتصاد الإسلامي من شغل مكانته المرجوة والمنشودة على خريطة الاقتصاد العالمي.

وقبل أن يسدل عام 2013 أستاره، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بصفته حاكماً لإمارة دبي القانون رقم (13) لسنة 2013، بشأن إنشاء «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، كما أصدر سموه المرسوم رقم (42) لسنة 2013 بتشكيل مجلس إدارة المركز برئاسة معالي محمد عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل.

وجاء قرار تشكيل «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» استجابة عملية وموضوعية للاحتياجات الملحة والضرورية والتي من شأن تلبيتها أن تقود إلى تطوير القطاع الإسلامي على أسس سليمة ومستدامة، حيث يتسع نطاق التأثيرات الإيجابية لتشمل ليس فحسب مجال تطوير الأطر المؤسساتية المناط بها مسؤوليات ومهام محددة في مجال معالجة مختلف التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي.

وخلال أعمال اليوم الأول للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي الثالثة أعلن معالي محمد القرقاوي، أن دوره الشخصي في قيادة فريق العمل في منظومة الاقتصاد الإسلامي رئيساً لمجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وصل إلى محطته الأخيرة مع نهاية القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي اختتمت أعمالها أمس، مع إعلان معاليه عن آخر مبادرة له في من خلال مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وهي إنشاء «منظمة الأوقاف العالمية».

الدعم المباشر

وأكد معاليه أنه لولا الدعم المباشر من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لكافة مبادرات ومشاريع منظومة الاقتصاد الإسلامي لما أصبحت دبي اليوم عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي خلال 3 سنوات فقط.

كما أعلن معاليه «أن معالي المهندس سلطان المنصوري وزير الاقتصاد سيتولى مسؤولية تطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي خلال المرحلة المقبلة، مهنئاً معاليه بثقة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، وشاكراً جميع من شاركه رحلة الأعوام الثلاثة».

وأضاف معاليه أن خبرة معالي المنصوري الاقتصادية العميقة، وتجربته الإدارية المتميزة، وعلاقاته الدولية الواسعة لا شك في أن المنظومة ستشهد تطوراً كبيراً لتعزيز وضع دولة الإمارات كرائد دولي وصانع سوق وعاصمة للاقتصاد الإسلامي الذي يبلغ حجمه 3 تريليونات دولار.

استراتيجية متكاملة

وتمكّن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إبان رئاسة القرقاوي له من تطوير استراتيجية متكاملة تضم برامج ومبادرات عملية كان لها دور كبير في ترسيخ مكانة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، فتم خلال ثلاث سنوات إطلاق أكثر من 30 مبادرة داعمة لمنظومة الاقتصاد الإسلامي، وتحقق «الاقتصاد الإسلامي» في أغسطس 2015 أول أهدافها عاصمةً عالميةً للاقتصاد الإسلامي، كما أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، آنذاك، مبرهناً أن مبادرات سموه تكون دائماً متكاملة من حيث مبادئها وأهدافها والكوادر التي تسهر على تنفيذها.

وتصدرت دبي في ذلك التاريخ المرتبة الأولى عالمياً في إصدار الصكوك الإسلامية بقيمة إجمالية بلغت 135 مليار درهم متجاوزة بذلك لندن وماليزيا وإيرلندا، وذلك خلال عامين فقط من إطلاق خطة الاقتصاد الإسلامي، لتتوالى الإنجازات وتحقق القيمة الإجمالية للصكوك الإسلامية المدرجة في ناسداك دبي قفزة جديدة لتصل إلى أكثر من 163 مليار درهم من خلال 11 إصداراً بنهاية النصف الأول من العام 2016.

الوقف

كان للوقف دوره في منظومة الاقتصاد الإسلامي نظراً لأهميته في التنمية المستدامة وحياكة النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. وصدرت توصيات خلال منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي بتأسيس صندوق وقفي للتنمية المستدامة عن طريق الاكتتاب العام ويكون هذا الاكتتاب عن طريق ما يسمى بالصكوك الوقفية، كما تمت الدعوة لإنشاء سوق للسلع الأولية، لتكون تلك الجهود قاعدة لإطلاق المزيد من المبادرات في المستقبل، لتعزيز هذا القطاع الوقفي المهم، وتحقيق الاستدامة لأصوله واستثماراته وآليات إدارتها.

استراتيجية

واليوم تواصل استراتيجية «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» المضي قدماً للأمام في توسيع آفاق النمو في مجالات عديدة من خلال دعم تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، واستناداً إلى الاستفادة من المقومات الضخمة والإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها إمارة دبي في مجال التمويل الإسلامي.

التمويل

شكل التمويل الإسلامي العمود الفقري لمبادرة «دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي»، بفضل خبرة دبي العريقة في هذا القطاع، الأكثر تطوراً ونُضجاً بين القطاعات الأخرى التي تمثل الركائز الرئيسية للاقتصاد الإسلامي العالمي، وموقعها الجغرافي على بعد مسافة قصيرة من أسواق الحلال الرئيسية الأخرى مثل إندونيسيا وتركيا وباكستان ومصر. فازداد الإقبال على الأدوات المالية الإسلامية في مراكز المال في العالم، والتبادل بشكل أكبر مع مكونات الاقتصاد الإسلامي وقطاعاته المختلفة.

قطاع الحلال

منذ إطلاق «الاقتصاد الإسلامي»، عزمت دبي أن تأخذ على عاتقها ريادة سوق الحلال الذي يقدر حجمه عالمياً بـ 2,3 تريليون دولار، وبهدف أن تصبح مدينة دبي اسماً موثوقاً به وواحدة من موفري الحلول في قطاع الأغذية الحلال العالمي والوجهة المفضلة للعائلات الإسلامية، وأن تكون الإمارة المرجعية الأولى عالمياً للإشراف على تطبيق أفضل الممارسات في مجال اعتماد الحلال.

فسارع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في العمل على تطوير التشريعات والمعايير وعمليات التدقيق الوطنية لتكريس مكانة دبي كاسم موثوق لقطاع الحلال، والتعاون مع الشركاء في القطاعين الحكومي والخاص على توحيد معايير الشهادات لقطاع الحلال العالمي، ودعم مبادرات تطوير مجمعات الحلال لتشجيع الشركات على ممارسة نشاطها من دبي والحصول على اعتراف عالمي بمنتجات الحلال.

السياحة العائلية

اعتبرت السياحة العائلية إحدى أبرز الركائز الأساسية لاستراتيجية المركز، نظراً لتنامي الإنفاق العالمي للعائلات المسلمة على السياحة، وانسجاماً مع تحقيق رؤية سموه بأن تكون دبي الوجهة الأولى في العالم للسياحة العائلية في 2020.

الاقتصاد الرقمي

يضفي الاقتصاد الإسلامي الرقمي بعداً جديداً على الاقتصاد الإسلامي، بعد أن أصبح جزءاً أساسياً من نمط حياة العديد من المسلمين في مختلف أنحاء العالم. وتتجلى اليوم آفاق النمو الواسعة للاقتصاد الإسلامي الرقمي مع ظهور العديد من الخدمات الإلكترونية وتطبيقات الأجهزة الذكية، ابتداء من تطبيقات القرآن الكريم وحجوزات السفر الحلال، وصولاً إلى خدمات التعليم الإسلامي عبر الإنترنت، وليس انتهاء بتطبيقات تحديد أقرب مطعم للمأكولات الحلال.

الأزياء المحافظة

عمل «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» على إبراز دور دبي كمركز عالمي للتصميم والإبداعات الإسلامية في إطار «مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي» للتأكيد على عالمية الإمارة ودعمها للتنوع والابتكار خصوصاً وأن المبادرة تدعو إلى الابتكار في قطاعات الاقتصاد الإسلامي السبعة، وهو ما يدعم حياة الفرد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

المعرفة

بعد إطلاق مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، بات العالم بأسره يترقب التوصيات والتشريعات التي تصدر من دبي، خصوصاً بعد إطلاق «منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي» إحدى أهم ثمار المبادرة، بتنظيم دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي والتعاون مع «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي».

المعايير

فالحاجة إلى توحيد المعايير للمنتجات والخدمات الحلال على أنواعها ستفرض نفسها في نهاية الأمر، إذ يبلغ حجم المنتجات الحلال 1,3 مليار دولار سنوياً، أي 20٪ من حجم التجارة العالمية للقطاع بوجه عام، مع العلم أن 80٪ من تلك المنتجات مصدرها دول غير إسلامية. وشملت بعض إنجازات المركز في هذا المجال اعتماد النظام الأساسي والمعايير للمنتجات الحلال الذي أطلقته وتديره هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس على مستوى الدولة، والعمل على تأسيس هيئة شرعية عليا للإشراف على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بهدف تطوير البنية القانونية للتعاملات المالية الإسلامية، من خلال توحيد المرجعيات والمعايير، وتقنين عقود التعاملات، لتشجيع المستثمرين في هذا المجال.

المنصوري يتسلم مسؤولية تطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي

أبوظبي - البيان

قال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد: «إن تسلُّمنا قيادة منظومة الاقتصاد الإسلامي يمثل شرفاً عظيماً ومسؤولية جليلة نحملها على عاتقنا بكل عزيمة وطموح، مقدرين الثقة الغالية التي أولتنا إياها القيادة الرشيدة، ومستشعرين ثقل المهمة، ومستشرفين في الوقت نفسه عظم الفرص، وسعة الآفاق التنموية التي تنتظرنا كلما تقدمنا في هذا المسار الاقتصادي الرائد. وإننا لنقبل على التخطيط والعمل لاستكمال مسيرة النجاح التي تحققت في هذا المضمار حتى اليوم، ونحن على يقين بأن إشراف ودعم سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، على تطوير هذه المنظومة الاقتصادية المتميزة في دبي، يمثلان أكبر داعم لمساعينا التي نتطلع إلى ثمرتها المرجوة، بدفع عجلة التنمية الاقتصادية الإسلامية في البلاد قدماً، وتعزيز الجهود العالمية المبذولة في هذا الشأن».

وأضاف وزير الاقتصاد، في تصريحات أمس أن دولة الإمارات تمثل القلب النابض للاقتصاد الإسلامي. وأكد معاليه أن الدولة نجحت، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وبفضل المبادرات الحكيمة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في إثبات تفوقها على المستوى الدولي في هذا القطاع الحيوي الواعد. وأوضح معاليه أن النتائج الأخيرة للمؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي 2016-2017 جاءت لتعكس هذا التفوق عبر 73 دولة، وتضع الإمارات في مكانتها الريادية المستحقة على خريطة الأداء الشامل على مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي السبعة، بعد أن تبوأت صدارة الدول العربية، والمرتبة الثانية عالمياً في هذا المؤشر.

وأردف معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري بالقول: «لقد أثمرت الجهود الكبيرة والمتميزة التي قادها معالي محمد بن عبد الله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، في إبراز دبي ودولة الإمارات مركزاً عالمياً لتنمية وتطوير الاقتصاد الإسلامي، وأسهمت المبادرات التي أشرف على تنفيذها في استقطاب أنظار العالم نحو الإمارات، للاستفادة من الفرص والإمكانات التي يتيحها الاستثمار في قطاعاته الواعدة، وإن استكمال هذا النسق التصاعدي الحافل بالإنجازات يزيد من حجم المسؤولية المنوطة بنا».

وقال معاليه: «لقد عملنا، على مدى السنوات الماضية، من خلال الأنشطة والفعاليات الاقتصادية التي نظمتها وشاركت فيها وزارة الاقتصاد محلياً وإقليمياً وعالمياً، على التوعية بأهمية الاقتصاد الإسلامي، والترويج لإمكاناته المذهلة في مختلف الدول. ورسمنا أمام العالم صورة واضحة عن قدرة الحلول التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن ومستدام، وفعاليته في تجنب الأزمات المالية، وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008-2009 التي تألقت فيها قطاعات الصيرفة والتمويل والتأمين الإسلامية على نحو منقطع النظير، خلافاً للحلول التقليدية التي واجهت سلسلة جارفة من التأثيرات السلبية التي لم تتعافَ منها تماماً حتى اليوم».

وأضاف معاليه أن المحاور السبعة التي تم اعتمادها لمنظومة الاقتصاد الإسلامي، تمثل في مجملها نقاط اهتمام تنموي واعد، يمكن الترويج لها، والتعريف بما تنطوي عليه من إمكانات كبيرة وفرص جاذبة، لبناء شراكات اقتصادية واجتماعية وثقافية مع كثير من البلدان الإسلامية منها وغير الإسلامية، بما يعود بالمصلحة المتبادلة ويحقق الازدهار المنشود.

30 مبادرة دعمت الاقتصاد الإسلامي في العالم

ساهمت العديد من المبادرات التي أصدرها مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في سياق «مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، خلال السنوات الثلاث الماضية، وعددها أكثر من 30، في بلورة آليات عمل متطورة أضيفت إلى قطاعات الاقتصاد الإسلامي السبعة، وأخذت دورها في دعم تنويع مصادر الدخل في دبي، لتكون الإمارة نموذجاً جلياً لدول العالم بأن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد الاستدامة

■ حمدان بن محمد يطلع على منصة «دبي للثقافة» خلال حضوره القمة يوم امس الاول وإلى جوار سموه سعيد النابودة | البيان

«دبي للثقافة» تبرز إسهاماتها في الاقتصاد القائم على المعرفة

شاركت «هيئة دبي للثقافة والفنون» في أعمال الدورة الثالثة من «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016»

وقامت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة «ألف اختراع واختراع»، التي تُعنى بالاحتفاء بالعصر الذهبي للحضارة الإسلامية ومنجزاته، بتقديم منصة تحاكي «بيت الحكمة» الذي تم تأسيسه في بغداد منذ ألف عام كمنارة للإبداع والابتكار. كما قامت الهيئة خلال مشاركتها باستعراض منصة «كريتوبيا»، أول منصة افتراضية حكومية مخصصة للمجتمع الإبداعي في دولة الإمارات.

وقام سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، خلال افتتاح القمة أول من أمس بزيارة المنصة المخصصة لـ «هيئة دبي للثقافة والفنون»، وذلك في إطار الجولة التي قام بها سموه خلال افتتاحه لفعاليات الدورة الثالثة من «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016» أول من أمس.

واطلع سموه خلال جولته من كبار المسؤولين في الهيئة، وكان في مقدمتهم سعيد محمد النابودة، المدير العام بالإنابة لهيئة دبي للثقافة والفنون، على أبرز المبادرات والمشاريع التي استعرضتها بصفتها «شريك المعرفة» للقمة.

كما تضمنت مشاركة «دبي للثقافة» في فعاليات القمة تقديم فنانين ينتمون لمنصة «كريتوبيا» عروضاً حية للرسم والرسم على السيراميك ضمن «جناح الفن» الذي تم تنظيمه في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أيضاً.

قال سعيد النابودة، المدير العام بالإنابة لهيئة دبي للثقافة والفنون: «تسرنا المشاركة في هذه القمة التي وجدنا فيها حدثاً مهماً لإبراز دور الثقافة والفنون كمقومات أساسية للاقتصاد الإسلامي، وما يحرزانه من نمو متواصل في دبي في ظل توجيهات قيادتنا الرشيدة الرامية إلى تحويل دبي إلى محطة عالمية رائدة وعاصمة للاقتصاد الإسلامي. دبي - البيان

مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي يدعم مبادرة «اقتصادية دبي»

مناقشات مع «المركزي» لتأسيس مصرف الإمارات للتجارة

خطوة نوعية في تكريس دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي

■ اللجنة التأسيسية تجري مناقشات مُتقدمة مع مصرف الإمارات المركزي للحصول على الموافقة المبدئية | البيان

دبي - البيان

أعلن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي الذي تأسس وفقاً للرؤية الرشيدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والذي يتولى الإشراف عليه سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، عن دعمه لمبادرة دائرة التنمية الاقتصادية في دبي لتأسيس مصرف الإمارات للتجارة، وذلك ضمن جهود المركز الرامية لتعزيز مكانة إمارة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

وقام سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم في وقت سابق بتعيين أعضاء اللجنة التأسيسية التي تتولى الإشراف على تنفيذ هذه المبادرة والتي تضم معالي محمد القرقاوي (رئيساً للجنة) وكلاً من سامي القمزي وعيسى كاظم وحسين القمزي والدكتور أحمد الجناحي وساعد العوضي.

مناقشات مُتقدمة

وتجري اللجنة التأسيسية حالياً مناقشات مُتقدمة مع مصرف الإمارات المركزي للحصول على الموافقة المبدئية لتأسيس مصرف الإمارات للتجارة، أول مصرف متوافق مع الشريعة يركز نشاطه بشكل حصري على تمويل التجارة والسلع الدولية. هذا ويتوقع أن يلعب المصرف دوراً مهماً في دعم القطاع التجاري في دولة الإمارات وتعزيز أحجام التبادل التجاري ودعم الشركات والمؤسسات التجارية في الدولة بهدف تعزيز أحجام التدفقات التجارية من وإلى دولة الإمارات وطرح منتجات وحلول تمويل تجاري متكاملة وتوفير السيولة اللازمة لتعظيم العائدات والاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على التمويل الإسلامي. كما يهدف المصرف للمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإمارة دبي ودعم القطاع المالي الإسلامي للإمارة ومضاعفة أحجام التدفقات التجارية لدولة الإمارات بحلول العام 2020 (والتي بلغت حوالي 1,4 تريليون درهم في عام 2014).

تمويل التدفقات

وفي تعليقه على هذه المناسبة صرح سامي ظاعن القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «حققت دولة الإمارات بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص وثبات هائلة عززت من مكانتها العالمية مركزاً تجارياً واقتصادياً عالمياً بفضل اقتصادها المتنوع مما يعكس الرؤية المستقبلية الرشيدة لقيادتها. هذا ويتوقع أن يستفيد المصرف الجديد من البيئة الاقتصادية المثالية والموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات والبنية التحتية واللوجستية المتطورة لإمارة دبي في تمويل التدفقات التجارية الدولية وبخاصة التي تمر عبر دولة الإمارات بهدف مضاعفتها وتعزيز المكانة المرموقة لإمارة دبي وجعلها مركزاً تجارياً واقتصادياً رئيسياً عالمياً».

وتأسس مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في عام 2013 تحت إشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، لتدعيم وترسيخ مكانة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي. ويستمر مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في دعم المبادرات الرامية إلى تكريس دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي. وقد أثبتت الإمارات بشكل عام وإمارة ودبي بشكل خاص مكانتها الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي مع إنشاء أول بنك إسلامي في العالم في العام 1970. ويأتي تأسيس مصرف الإمارات للتجارة ليعزز الموقع المتميز للإمارات ودبي على خارطة الأعمال التجارية والمالية على مستوى العالم.

سامي القمزي:

المصرف يعزز موقع الإمارات ودبي على خارطة الأعمال عالمياً

7

يقوم مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي على الركائز السبع لعالم المال، وهي الصناعات «الحلال»، والسياحة، والبنية التحتية الرقمية، والفن، والمعرفة، والمعايير الإسلامية. ويهدف المركز إلى إنشاء بنية تحتية متينة وإطار شامل للإشراف على تنفيذ المبادرات التي تساعد على إرساء قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي. واستناداً إلى استراتيجيات ومبادرات مدروسة بعناية، يلتزم مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل التأسيس لجيل من المهنيين المؤهلين الذين يتمتعون بالمهارات والقدرات اللازمة.

دعم وإسناد لشبكة تجارة السلع الدولية

دبي - وائل اللبابيدي

قال حسين القمزي، الرئيس التنفيذي لنور بنك في تصريح خاص لـ«البيان الاقتصادي» إن مصرف الإمارات للتجارة سيوفر الدعم والسيولة والمنتجات المالية المتوافقة في أحكامها مع الشريعة الإسلامية، وستستفيد من هذا المصرف الشركات الوطنية والأجنبية والبنوك العاملة في الدولة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تمويل المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة والتي ينسجم نشاطها مع تخصص المصرف.

وأكد حسين القمزي أن المصرف يسهم في توفير عوامل الدعم والإسناد لشبكة التجارة للسلع الدولية على مستوى المنطقة والعالم، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع التجارة وتحفيز عوامل النمو الاقتصادي بشكل عام، ويمهد الطريق للمزيد من التنسيق بين المؤسسات والمصارف الإسلامية والتقليدية في العالم. وأضاف: «القطاع المالي الإسلامي يحتاج للمزيد من المبادرات الشبيهة بهذه المبادرة، ليتمكن من أداء دوره الريادي في تمويل كل قطاعات الاقتصاد الإسلامي الأخرى وتحقيق التكامل بين هذه القطاعات بحيث تكون النتيجة تقليص الفجوة بين مستويات الطلب والعرض على المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المحلية والعالمية، حيث إن هذه المبادرة تتوافق مع توجهات الدولة وحكومة دبي لدعم فعاليات إكسبو 2020 وتحقيق الاستدامة الاقتصادية فيما بعد 2020».

الشركات الناشئة تبحث عن اللاعبين البارزين في السوق

دبي - البيان

أكدت جلسة «الشركات الناشئة في الاقتصاد الإسلامي: أين هم اللاعبون البارزون في السوق الإسلامية؟»، والتي عقدت ضمن فعاليات اليوم الثاني من الدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي، وبالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وتومسون رويترز في دبي، على أهمية تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة لأعمالها، لتصبح في مصاف الشركات الكبرى، والوصول إلى المراحل التالية من التطور.

وبين الخبراء أن الشركات الناشئة الطموحة، سعت طويلاً للدخول في الأسواق المستهدفة للاقتصاد الإسلامي. وبينما يفتقر الكثير منها إلى الخبرات الفنية اللازمة، لترويج عروضها الاستثمارية على نحو فعّال، لا يزال بعضها الآخر عاجزاً عن الوصول إلى الموردين والأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أن المنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمصممة لتلبية احتياجات تلك الشركات، لا تزال ضئيلة إلى حد كبير، إلا أنه، وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجه هذه الشركات الناشئة، نجحت مجموعة من رواد الأعمال الطموحين في استقطاب المستثمرين المسلمين، وتسويق منتجاتهم وخدماتهم.

وتحدث في الجلسة التي أدارها داستن كروان، مؤسس، بنك سلام مجموعة من رواد الأعمال والمؤسسات الحاضنة للأعمال والمستثمرين لمشاركة تصوراتهم حول الوصول بالمشاريع الناشئة إلى مستوى العالمية، وفي مقدمهم يوسف علي، مؤسس، مجموعة اللولو الدولية، وشيخ مظفر شكور، مؤسس «مجموعة شركات علاء الدين»، وأمين عثمان سيفيتش، الرئيس التنفيذي «ماي بازار غلوبال».

■ خلال جلسة شركات التكنولوجيا المالية أمس | تصوير: ناصر بابو

وقال يوسف علي: «هناك الكثير من المتغيرات التي تواجه جيل اليوم، ولا سيما في التعامل مع التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، وعليهم أن يواجهوا هذه التحديات، وأن يستفيدوا من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الإسلامي في جميع الأسواق حول العالم، ولذلك، فإنه لا بد من تثقيف شباب اليوم ليكونوا رواد أعمال، وأن يبدؤوا في تأسيس شركاتهم الخاصة، ولا بد أن يستفيدوا من الخبرات السابقة في هذا المجال، وأن تكون لديهم الجرأة على الدخول إلى تجارب اقتصادية وتجارية جديدة، لأنها سوف تشكل إضافة كبيرة للاقتصاد الإسلامي، وتعزز من أدائه، وفي جميع المجالات».

وقال شيخ مظفر شكور مؤسس «مجموعة شركات علاء الدين»: «إنه تم اختيار هذه المجموعة، لتكون منصة للمنتجات الحلال، وإننا نعمل حالياً على إطلاق النسخة العالمية من المنصة، لأن هدفنا أن تكون المنتجات الإسلامية لجميع المجتمعات ولجميع الجنسيات، وألا تكون حكراً على المسلمين، وعلينا إذا أردنا كرواد أعمال، أن نحقق النجاح، وأن يكون تركيزنا على ذلك، لأن المنتجات الإسلامية هدفه تقديم الفائدة للجميع».

وأكد أمين عثمان سيفيتش، أنه لا بد أن تكون هناك إمكانية لدراسة آليات تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأن تكون مراكز أبحاث للعمل المستمر على تطوير هذه المنتجات، واختبارها لتكون متناسبة مع متطلبات السوق، وأن تكون أيضاً متناسبة مع التطورات التي يشهدها السوق الحالي، ليس فقط في المجتمعات المسلمة، وإنما في جميع الأسواق حول العالم، ولا بد أن يتم العمل على إيجاد حاضنة عالمية مبتكرة لرواد الأعمال في الاقتصاد الإسلامي حول العالم.

شركات التكنولوجيا المالية

وسلطت الجلسة الأولى لفعاليات اليوم الثاني من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016، والتي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي، وبالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وتومسون رويترز في دبي، الضوء على أهمية تبني البنوك الإسلامية للتكنولوجيا المالية، وذلك بهدف مواكبة عصر الرقمنة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، خاصة في ظل اعتماد البنوك على الأنظمة القديمة والتقليدية، في الوقت الذي ينطوي فيه تحول البنوك إلى منصات أعمال رقمية على الكثير من الفرص.

وحول أبرز التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية، أفاد زبير أحمد نائب الرئيس التنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات وابتكار الأعمال في الإمارات الإسلامي، بأنها تكمن في المسائل الرقابية والنواحي التنظيمية التي قد تؤثر في البنوك، إلى جانب تحدي توسيع النشاطات والقدرة على إدخال الابتكارات في المنافسة بين البنوك.

في الوقت الذي حدد فيه عبد الله النجران نائب الرئيس التنفيذي في بنك بوبيان الكويتي، التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تغيير طريقة التفكير نحوها، فالبنوك إذا أرادت التنافس والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المالية، عليها التفكير بهذه الشركات، وطرح أفكار جديدة، خاصة أن شركات التكنولوجيا المالية، ستساعد البنوك على تقديم الخدمات لفئة كبيرة جداً، وهي الشباب، مؤكداً على حاجة العالم للمزيد من المنتجات في المصارف الإسلامية.

حوار هادف

وروى عمر سمرة، أول مصري يتسلق قمة جبل إفرست، قصته الطموحة ضمن فعاليات الدورة الثالثة من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي، كنموذج للشاب العربي الطموح، وسعيه للنجاح وبلوغ القمة. وتحدث عمر عن الصعاب التي واجهته، والخطوات التي اتخذها للتغلب عليها، مشيراً إلى مسعاه المستقبلي، وحلم حياته في أن يصبح أول رائد فضاء مصري.

ويروي عمر، أنه أصيب بالربو وهو طفل صغير، وأخبره الأطباء بالابتعاد عن الرياضات العنيفة للتغلب على المرض عندما يكبر. وبدلاً من تنفيذ نصائح الأطباء، وجد نفسه شغوفاً بحب المغامرة والمغامرين، الأمر الذي أدى به إلى تسلق أول جبل على الإطلاق في سويسرا، ليتطور معه الأمر بعد ذلك إلى تسلق 12 آخرين. وقرر عمر تسلق جبل إفرست، والوصول إلى القمة، معتبراً أن الإنسان لا يتحدى الجبل، بل يتحدى نفسه.

وواصل عمر الحديث عن طموحه المستقبلي، وحلم حياته في الصعود إلى الفضاء، حيث شجعه برنامج سير ريتشارد برانسون للفضاء، أثناء استكمال دراسته لماجستير إدارة الأعمال في «كلية لندن للأعمال»، على التقدم إلى مسابقة نظمتها إحدى المؤسسات التي تقوم ناسا بتمويلها لاختيار 23 شخصاً من جميع أنحاء العالم، للذهاب في رحلة إلى الفضاء.

التصاميم الإسلامية تتجه نحو العالمية

قال المشاركون في جلسة إحياء الفنون والتصاميم الإسلامية: تطبيقات مبتكرة لفنون العمارة والهندسة والخط العربي «إن قطاع التصاميم الإسلامية، من القطاعات التي تحظى بشعبية واسعة، والتي تستهوي نخبة من رواد الفن في مختلف دول العالم، وذلك نظراً لما توفره من عناصر جمالية في غاية الروعة، مؤكدين أن التصاميم المعمارية على النمط الإسلامي، هي نماذج مفضلة لدى شريحة واسعة من شركات التصميم العالمية.

«واحة دبي للسيليكون» تكرم الفائز بمسابقة «الابتكار من أجل التأثير»

فازت شركة «ديفاين كونكت» ومقرها الولايات المتحدة الأميركية بمسابقة «الابتكار من أجل التأثير 2016» التي تنظمها سلطة واحة دبي للسيليكون، الهيئة التنظيمية لواحة دبي للسيليكون، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ومؤسسة «تومسون رويترز» بهدف توظيف الابتكار التكنولوجي لإيجاد حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المتزايدة التي تناسب أسلوب حياة المسلمين.

وحظي الفائز في مسابقة «الابتكار من أجل التأثير 2016» بجائزة نقدية تبلغ قيمتها النقدية 20 ألف دولار، إضافة إلى مجموعة من خدمات حاضنة الأعمال قيمتها 10 آلاف دولار، بما فيها الحصول على مساحة مكتبية مجاناً لمدة عام في مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال «ديتك»، المجمع المملوك بالكامل من سلطة واحة دبي للسيليكون الذي يعد أكبر مركز لريادة الأعمال في المنطقة. ويشمل الدعم الإعفاء من تكاليف استخراج فيزا أو نقل فيزا لشخصين كحد أقصى، حيث

■ خلال تسليم الجائزة للفائز أمس في القمة | البيان

تتحمل سلطة واحة دبي للسيليكون التكاليف إضافة لفرصة لتقديم عرض أمام لجنة احتضان المشاريع لاجتذاب التمويل لفترات يتفق عليها الطرفان.

وتم تصميم مسابقة «الابتكار من أجل التأثير» بهدف دعم رواد الأعمال في مجال الاقتصاد الرقمي الإسلامي الناشئ من كل أنحاء العالم وحصولهم على النصح والإرشاد والدعم، وتقييم مشاريعهم التجارية. وقال بدر بوهناد، نائب رئيس تنفيذي، الاستراتيجية وتقنية المعلومات والاتصالات في سلطة واحة دبي للسيليكون: «نود أن نهنئ الفائز في نسخة المسابقة هذا العام، ونحن نعتبر جميع المرشحين الذين وصلوا إلى نهائيات المسابقة فائزون، فهم أمثلة يحتذى بها لرواد الأعمال في مجال الاقتصاد الرقمي الإسلامي. وحلول الأعمال المبتكرة التي قدموها هي نماذج حقيقية لحلول مثالية يمكنها الارتقاء بمستوى نمو الاقتصاد الإسلامي إلى مستوى جديد». دبي - البيان

«دبي أيقونة العالم» تُصدر «على دربه نسير» بمناسبة القمة

■ إصدار خاص بمناسبة القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي | البيان

دبي ـ البيان

دشنت مؤسسة «دبي أيقونة العالم» بالتعاون مع «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، و«آفاق الإسلامية للتمويل» إصدار «على دربه نسير» الخاص بمناسبة انطلاق «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي»، التي اختتمت أعمالها أمس تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في دورتها الثالثة، تحت شعار «استلهام التغيير لغدٍ مزدهر».

وتم توزيع الإصدار باللغتين العربية والإنكليزية، خلال فعاليات القمة.

عربون ولاء

وقال الدكتور محمود عبد العال الرئيس التنفيذي لـ«دبي أيقونة العالم» إن الكتاب هو عربون محبة وولاء من فريق عمل الموسوعة للإنجازات والمبادرات التي حققها «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» حلال الأعوام الثلاثة الماضية والتي حولّت منظومة التعامل التجاري الإسلامي من مجرّد تعامل مالي إلى منظومة حياتية ضمن اقتصاد حيوي متكامل.

1.7 مليار درهم شهرياً حجم تداولاتها المتوقعة

«الصكوك الوطنية» تدشن منصة تداول إلكتروني بنظام المرابحة

■ نديم نجار

دبي ـ وائل اللبابيدي

أطلقت شركة الصكوك الوطنية أمس منصة للتداول الإلكتروني التي تتيح للبنوك معالجة تحديات نقص السيولة عبر شراء الصكوك ومن ثم بيعها للعملاء وفقاً لنظام المرابحة. وقال محمد قاسم العلي الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية، إن المنصة ستستخدم الأصول في الاقتصاد المحلي لهيكلة التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تتيح هيكلية هذه المنصة الفصل بين الصفقات التي تتم بشكل ثنائي من قبل مختلف الأطراف، في أوقات مختلفة، دون أي شروط، منوهاً خلال مؤتمر صحفي عقد على هامش فعاليات قمة الاقتصاد الإسلامي، إلى أنه سيتم توفير هذه الخدمة بتكاليف منخفضة للصفقات مقارنة مع بعض البدائل في السوق.

وتوقع العلي، أن يتجاوز معدل تداول الصكوك عبر المنصة الإلكترونية 1,7 مليار درهم شهرياً، حيث سيتاح للمصارف استخدامها لتداول الصكوك للأفراد والشركات في البداية مع العمل على إتاحة استخدام المنصة الإلكترونية لتنفيذ أعمال مصرفية بين البنوك ذاتها في مراحل تالية، مشيراً إلى أن الصكوك الوطنية تتطلع لجعل منصة الصكوك «عالمية» ولذا فيمكن أن يتم التعامل من خلال المنصة بلغات متعددة مع تطويرها في المستقبل بحيث يمكن تداول صكوك بعملات مختلفة بواسطتها.

وأضاف أن عام 2016 شهد زيادة في الإقبال على برامج الادخار المنتظم خاصة

■ محمد العلي

بعد طرح الشركة منتج «خطتي» وبرنامج «سندي» الذي يجمع بين الادخار والتكافل التأميني، مؤكداً أن أرباح حاملي الصكوك الوطنية عن عام 2016 تختلف من منتج إلى آخر بحسب مدة الاستثمار، حيث يتوقع أن تكون نسبة الربح لمنتج «تيرم صكوك» 1,75٪ لمدة عام وتصل إلى 3٪ لمدة 3 سنوات. وأشار العلي، إلى أن الصكوك تعد إحدى الوسائل الفعالة في معالجة تحديات السيولة التي تواجهها البنوك، لافتاً إلى أهمية أن يكون الإقبال على الصكوك التي تصدرها البنوك والمؤسسات الإماراتية من قبل المؤسسات والمستثمرين العالميين، حيث يكون الإقبال على تلك الصكوك في الوقت الحالي من مستثمرين إقليميين في الأغلب.

ندرة الأدوات

ومن جهته قال الدكتور خالد الجناحي، المستشار العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، إن ندرة أدوات إدارة السيولة الإسلامية دائماً ما تشكل تحدياً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة عبر تاريخها الممتد لأربعين عاماً. وبدوره قال نديم نجار مدير عام «تومسون رويترز» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن منصة تداول الصكوك تلعب دوراً مهماً في ضمان تحقيق الوظيفة الرئيسية للسيولة والإقراض والتمويل من خلال تحفيز الاقتصاد والنمو وحل مشاكل السيولة لدى الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من ناحية، والابتعاد عن مخاطر الإقراض التقليدية من ناحية أخرى.

أعده «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي»

إطلاق تقرير «كفاءة المصارف الإسلامية»

دبي ـ البيان

أطلق «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي» (DCIBF)، المبادرة المشتركة بين «جامعة حمدان بن محمد الذكية» (HBMSU) و«مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، أمس تقريره السنوي الثاني حول الاقتصاد الإسلامي، وجاء ذلك على هامش افتتاح القمة العالمية الثالثة للاقتصاد الإسلامي، الحدث العالمي الرائد المتخصص في الاقتصاد الإسلامي والذي انعقد على مدى يومين واختتم أعماله أمس في مدينة جميرا في دبي. ويأتي إطلاق هذا التقرير انسجاماً مع الدور المحوري لمركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي في صياغة الأعمال البحثية الرائدة والمتخصصة في أنشطة الصيرفة الإسلامية.

ويتضمن التقرير، الذي حمل عنوان «الصيرفة الإسلامية: النمو والكفاءة والاستقرار»، معلومات مدعومة بالإحصائيات، حيث يركّز على كفاءة 131 مصرفاً إسلامياً من مختلف أنحاء العالم إلى جانب العديد من جوانب الصيرفة الإسلامية الأخرى، ويكشف التقرير عن ريادة إحدى المؤسسات المصرفية الإسلامية في الكويت للمصارف الإسلامية العالمية الأكثر كفاءة، حيث حصل بيت التمويل الكويتي (KFH) على أعلى تقييم لدرجة الكفاءة من بين كل المصارف والمؤسسات الإسلامية، وجاء في المركز الثاني مصرف الإنماء السعودي الذي حاز على أعلى تقييم للكفاءة من حيث التكلفة على مستوى العالم.

دراسات معمقة

ويقوم «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي» بدور محوري في إعداد دراسات معمقة ومطورة حول كفاءة القطاع المصرفي العالمي، تمثل بمجملها الركيزة الأساسية التي تستند إليها جوائز «الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد»، التي أقيمت للمرة الأولى في العام 2015. وحاز المركز على تقدير رفيع المستوى بحصوله على «جائزة البحث والتطوير في المصرفية الإسلامية 2015»، تكريماً لنشاطه البحثي الرائد وجهوده السباقة في تقييم أداء المصارف الإسلامية.

ويقود الفريق البحثي البروفيسور نبيل بيضون، نائب رئيس «جامعة حمدان بن محمد الذكية» لتنمية المشروعات والجامعة، والبروفيسور هومايون دار رئيس التحرير في الفريق ورضوان مالك مساعد البحوث، وتتكون اللجنة التوجيهية من البروفيسور رودني ويلسون والبروفيسور فهيم خان والدكتور سيد عثمان الحبشي ونبيل دي ميلر والدكتور يوسف طلال ديلورنزو والدكتور خالد فاكه.

قائمة العشرين

وتأتي المصارف الإسلامية الأكثر كفاءة في قائمة العشرين الأوائل من سبع دول، تتضمن الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين بالإضافة للكويت والمملكة العربية السعودية، في حين احتلت ماليزيا كدولة وحيدة من خارج دول مجلس التعاون أحد هذه المراكز.

ويعمل ما يزيد على 400 مصرف إسلامي ومؤسسات مالية أخرى في أكثر من 60 دولة في مناطق عدة في العالم بما فيها أوروبا وأميركا وجنوب آسيا والشرق الأقصى وأفريقيا وأستراليا، لذا يشير التقرير إلى أن مدى نمو وتنافسية الصيرفة الإسلامية تقودها العديد من العوامل تتضمن الحجم والعلامة التجارية والقدرة على دخول أسواق جديدة ومؤسسات التمويل الصغيرة ومحاربة الفقر والتحالفات الاستراتيجية وتطوير التمويل الإسلامي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الحلال العالمي.

■ عبدالله العور ونبيل بيضون خلال إطلاق التقرير أمس على هامش القمة | البيان

تحديات

يعنون التقرير دراسة حول التحديات التي تواجه قطاع التمويل المصرفي الإسلامي في ظل العديد من التحديات الناشئة التي تؤثر على هذا القطاع أبرزها التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية. وعلاوة على ذلك، يتناول التقرير مؤشرات الأداء الرئيسية للاقتصاد الإسلامي. ويوضح حالة القطاع في مسارات التنمية في ظل تمركز الأصول المصرفية الإسلامية في عدد قليل من الأسواق على رأسها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بشكل أوسع، مما يهدد استقرار قطاع الصيرفة الإسلامية.

وبالإضافة لعمليات التصنيف العالمي، يدرس التقرير الذي يشتمل على أربعة أجزاء، الحالة الراهنة لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمي الذي يقدر بـ 2 تريليون دولار مع بداية عام 2015. ومن المتوقع أن يتابع قطاع الصيرفة الإسلامية نموه على مستوى العالم، لكن يحذر من أن هذا النمو تعترضه بعض التحديات خصوصاً في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى. لذا وفي هذا الصدد يؤكد أن تنويع الاقتصاد هو الحل الأمثل للتوسع في عمليات النمو المستدام.

كفاءة

ومن جهته، قال الدكتور منصور العور، رئيس «جامعة حمدان بن محمد الذكية»: «تعتبر الأسس التحليلية لكفاءة المصارف الإسلامية المستخدمة في هذا التقرير الأولى من نوعها المصممة خصيصاً كي تتناول المصارف الإسلامية، وترتبط بشكل مباشر بقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمي. ويتميز التقرير بمنهجية واقعية مبتكرة تجمع بين أفضل الطرق الأكاديمية والأدوات الرئيسية التي تتيح للمتخصصين والمهنيين في هذا القطاع الاستفادة منها. ويتضمن التقرير العديد من الإحصائيات والمراجع الواقعية والموثوقة التي تدعم استنتاجات وتوصيات التقرير، لذا تمتلكنا الثقة في قدرة هذا التقرير على التأثير في الاقتصاد العالمي الإسلامي بشكل إيجابي، ودفع عملية الإصلاح في هذا القطاع المهم وتعزيز قدرته التنافسية في الساحة العالمية».

وأضاف العور: «يشكل التقرير جزءاً من التزام «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي» (DCIBF) بتنفيذ المبادرة التي أطلقها سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزارة حاكم دبي، رعاه الله، لتحويل دبي إلى عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، ويمثل إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف خطة دبي الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية التي تقودها المعرفة والاستدامة من خلال تقديم البحوث البنّاءة التي تعالج القضايا المحورية في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، ونؤكد أن المركز سوف يواصل العمليات البحثية مع تطوير طرق البحث ومفاهيمه وتطبيقاته في قطاع الاقتصاد والصيرفة الإسلامية».

فهم صحيح الإسلام سيُمكّن مجتمعاتنا من التقدم

خبراء: السياحة الحلال قطاع واعد لجذب المستثمرين

دبي ـ البيان

أكد خبراء في سوق السفر الإسلامي ظهور بعض البلدان على الساحة لتلبية احتياجات قطاع السياحة الحلال المتنامي، حيث يقدر حجم إنفاق الجالية المسلمة على مستوى العالم بنحو 151 مليار دولار على السفر في عام 2015 (باستثناء الحج والعمرة) بنمو قدره 4,9٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

وتسعى دول مثل اليابان وكوريا ونيوزيلندا واستراليا وكندا إلى تلبية احتياجات العملاء الراغبين بخدمات السياحة الصديقة للمسلمين والاستفادة من مقومات هذا القطاع كقطاع مربح وجاذب للاستثمارات في المستقبل القريب.

جاء ذلك خلال جلسة «السياحة القائمة على التجربة وجيل الألفية: الوجهة التالية» التي أقيمت ضمن فعاليات الدورة الثالثة من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي. وقالت ايلينا نيكولوفا، مؤسس «مسلم ترافل جيرل»، إنها تحاول من خلال موقعها مساعدة المسلمين على السفر ورؤية العالم مثلما يحث الدين الإسلامي على ذلك مع تلبية احتياجاتهم المتعلقة بخدمات السياحة الصديقة للمسلمين.

صحيح الدين

واستضافت جلسات اليوم الثاني للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016 والتي اختتمت فعالياتها يوم أمس في دبي الباحث معز مسعود، والذي قدم خلال الجلسة صورة مبسطة عن حقيقة الإسلام، وقدرته على تسهيل إدراك الأفراد للفرق بين الحقيقة والأوهام. وأوضح مسعود أن الإيمان والإحسان في العقيدة ليس حكراً على المفكرين فقط بل هو أمر عقلاني يساعد الإنسان على معرفة الحقيقة، وبالتالي فإن هذا الأمر يدحض معتقدات البعض بأن الدين يسمم كل شيء.

توعية

قال الباحث معز مسعود إن العنف وعدم العدالة بين الذكر والأنثى وأزمة اللاجئين، كلها مشكلات يسببها التطرف الفكري ويمكن معالجتها من خلال التوعية النفسية وتحديث الفكر، فالشريعة الإسلامية تتسم بالتكامل ولا تشكل تصادماً بين المعتقدات والأخلاق.